النفط الكويتي يهبط مُقترباً من كسر حاجز 40 دولاراً

انخفض سعر برميل النفط الكويتي خلال التعاملات الأخيرة بواقع 1.14 دولار، متدنياً إلى 40.19 دولار، مقابل 41.33 دولار يوم الثلاثاء الماضي، وذلك وفقاً للسعر المُعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

عالمياً، ارتفع خام برنت، الأربعاء، بالأمس بنحو 1.01 دولار ليتحدد سعر التسوية عند 40.79 دولار للبرميل، في حين زاد الخام الأمريكي غرب تكساس الوسيط بواقع 1.29 دولار ليغلق عند 38.05 دولار للبرميل.

ومع انطلاقة تعاملات امس الخميس، استقر سعر خام برنت وذلك قبل صدور بيانات المخزونات الأمريكية وبعدما أظهرت التقديرات الأولية ارتفاعها، في إشارة إلى تراجع الطلب على الخام مع استمرار تفشي جائحة كورونا.

وقامت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية برفع توقعاتها لمتوسط سعر خام نايمكس خلال العام الجاري بنحو 1.3 بالمئة إلى 38.99 دولار للبرميل، فيما رفعت تقديراتها لمتوسط سعر خام برنت بواقع 1.2 بالمئة عند 41.90 دولار للبرميل.

مؤشرات البورصة تسجل أول صعود جماعي خلال تعاملات الأسبوع

أنهت المؤشرات الكويتية جلسة أمس الخميس مرتفعة بشكل جماعي، وذلك للمرة الأولى خلال تعاملات الأسبوع الجاري، حيث صعد المؤشر العام 0.54 بالمئة، وارتفع السوق الأول 0.39 بالمئة ، وسجل الرئيسي نمواً بنسبة 0.96 بالمئة، وقفز «رئيسي 50» بواقع 1.55 بالمئة.

وجاء صعود الأمس وسط تحسن ملموس بالتداولات، حيث ارتفعت السيولة 9.8 بالمئة إلى 36.63 مليون دينار مقابل 33.37 مليون دينار بالجلسة السابقة، كما ارتفعت أحجام التداول 22.7 بالمئة إلى 356.98 مليون سهم مقابل 290.85 مليون سهم بجلسة الأربعاء.

وسجلت مؤشرات 9 قطاعات ارتفاعاً امس بصدارة النفط والغاز بنمو نسبته 2.36 بالمئة، فيما تراجعت مؤشرات 3 قطاعات يتصدرها المواد الأساسية بانخفاض نسبته 0.38 بالمئة. وجاء سهم «المستثمرون» على رأس القائمة الخضراء للأسهم المُدرجة بارتفاع كبير تجاوزت نسبته 33 بالمئة، بينما تصدر سهم «أم القيوين» القائمة الحمراء مُتراجعاً بنحو 14.2 بالمئة.

وحقق سهم «بيتك» أنشط سيولة بالبورصة بقيمة 5.1 مليون دينار مُرتفعاً بنحو 0.16 بالمئة، فيما تصدر سهم «آن ديجيتال» نشاط الكميات بتداول قرابة 61 مليون سهم مُرتفعاً بنسبة 10.34 بالمئة.

«أسواق المال» تصدر ترخيصاً لـ«بيتك» بمزاولة نشاط مستشار استثمار

قال بنك برقان إن هيئة أسواق المال الكويتية وافقت على طلب البنك بتجديد ترخيص أنشطة أوراق مالية للبنك.

وقال البنك في بيان للبورصة الكويتية امس الخميس، إن الهيئة وافقت على تجديد ترخيص أنشطة البنك لديها بالنسبة لأنشطة مدير نظام استثمار جماعي، أمين حفظ، ومراقب استثمار. وأوضح أن تجديد ترخيص مزاولة الأنشطة السابقة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، اعتباراً من تاريخ 6 أبريل 2020.

كانت أرباح البنك تراجعت 49.2 بالمئة بالنصف الأول من العام الجاري، لتصل إلى 22.75 مليون دينار، مقابل 44.77 مليون دينار أرباح الفترة المماثلة من عام 2019.

على الجانب الآخر، قال بيت التمويل الكويتي (بيتك) إن هيئة أسواق المال الكويتية أصدرت ترخيصاً للبنك يسمح بمزاولته أنشطة أوراق مالية (نشاط مستشار استثمار). وقال البنك في بيان للبورصة الكويتية، امس الخميس، إن الهيئة قررت أن تكون مدة الترخيص ثلاث سنوات، تبدأ من تاريخ إصدار شهادة ترخيص الهيئة. كانت أرباح «بيتك» تراجعت 47.1 بالمئة بالنصف الأول من 2020، لتصل إلى 56.92 مليون دينار، مقابل 107.67 مليون دينار أرباح الفترة المماثلة من عام 2019.

شركة تابعة بصدد بيع عقار علاج كورونا

«أجيليتي»: 341 مليون دولار استثمارات بمشروع تطوير «صباح الأحمد»

توقعت شركة أجيليتي للمخازن العمومية أن تكون قيمة الاستثمارات في المشروع الاستثماري بمدينة صباح الأحمد السكنية في الكويت، نحو 104 ملايين دينار (341 مليون دولار) خلال فترة التطوير.

وقالت «أجيليتي»، المدرجة ببورصتي الكويت ودبي، في بيان لبورصة الكويت أمس الخميس، إن شركتها التابعة إس تو لإدارة وتطوير الأراضي والعقارات (S2) قد قامت بتوقيع اتفاقية شراكة مع المؤسسة العامة للرعاية السكنية لتطوير المنطقة الصناعية واللوجستية في مدينة صباح الأحمد S2.

وفقاً لبنود الاتفاقية ستقوم شركة (S2) بتطوير المنطقة اللوجستية والحرفية المتكاملة ومنطقة مخازن بالإضافة إلى سكن عمال على مساحة إجمالية تصل إلى 1.28 مليون متر مربع في مدينة صباح الأحمد.

وأوضحت «أجيليتي» أن هذا الإجراء تكملة للإجراءات السابقة بعد إبرام وثيقة الالتزام الاستثمارية (S2) لمدة استثمارية محددة بـ30 سنة تبدأ من تاريخ التشغيل التجاري للفرصة.

شركة (S2) مملوكة بالكامل لشركة أجيليتي الكويتية، الشركة اللوجستية الرائدة عالمياً وأحد أكبر المالكين والمطورين من القطاع الخاص للمستودعات والمجمعات اللوجستية والصناعية في الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب آسيا. وقد تم تأسيس شركة (S2) لتطوير مجمع صباح الأحمد اللوجيستي الصناعي الذي يعتبر واحداً من أكبر المشاريع الصناعية المتعددة الأغراض في الكويت.

أما «أجيليتي» فهي شركة لوجستية عالمية تقدر إيراداتها السنوية بنحو 5.2 مليار دولار، ويبلغ عدد موظفيها أكثر من 26 ألف موظف في 100 دولة. كانت أرباح «أجيليتي» تراجعت 61.3% بالنصف الأول من العام الجاري، لتصل إلى 16.21 مليون دينار، مقابل أرباح الفترة المماثلة من عام 2019 البالغة 41.89 مليون دينار.

على الجانب الآخر، أعلنت كل من شركة Global Response Aid، التابعة لشركة أجيليتي للمخازن العمومية، ومختبرات دكتور ريدي Dr. Reddy's Laboratories أنهما بصدد البدء ببيع دواء «أفيجان» المضاد للفيروسات في إندونيسيا، بعد موافقة الهيئة الوطنية الإندونيسية للرقابة على الأغذية والأدوية مؤخراً على استخدام المادة الفعالة في العقار «Favipiravir» في علاج المرضى المصابين بفيروس كورونا المستجد (كوفيد 19).

وذكرت «أجيليتي»، المدرجة ببورصتي الكويت ودبي، في بيان، أن موافقة السلطات الصحية الإندونيسية تأتي بعد قرار مماثل صدر الشهر الماضي عن المنظمة المركزية للرقابة المعيارية على الأدوية التابعة للإدارة العامة للخدمات الصحية في الهند التي اعتمدت دواء «أفيجان» في علاج مرضى فيروس كورونا.

وجديراً بالذكر أن شركة جلوبال ريسبونس أيد (Global Response Aid) ومختبرات دكتور ريدي قد حصلتا على ترخيص عالمي لتصنيع وتوزيع وبيع عقار «أفيجان» Avigan® من شركة فوجي فيلم اليابانية التي قامت بتطوير الدواء كمضاد للفيروسات.

ويتم اختبار العقار في دراسات إكلينيكية في العديد من البلدان منها الولايات المتحدة واليابان والصين والشرق الأوسط ودول أخرى حيث يستخدم العقار لتقليل الحمى وتقصير زمن تعافي المرضى ممن يتلقون الدواء في المراحل الأولى من الإصابة بالفيروس. وخلال هذه الفترة من انتشار الجائحة، جرى تعاون بين الحكومتين الإندونيسية واليابانية بهدف البحث عن علاج فعال للفيروس والتحديات الأخرى. وفي شهر مايو الماضي، سلّمت الحكومة اليابانية نظيرتها في إندونيسيا أكثر من 12 ألف قرص من دواء «أفيجان» لاستخدامه في علاج مرضى (كوفيد 19).

وبناءً على قرار اعتماد الدواء، ستقوم Global Response Aid ومختبرات دكتور ريدي بتوزيع دواء «أفيجان» في إندونيسيا من خلال مقدمي الرعاية الصحية من القطاع الخاص الذين يفضلون الدواء عالي الجودة.

وفي هذا الصدد قال رئيس العلوم الحياتية بشركة Global Response Aid، إريك تين كيت: «بات العقار المكافئ لـ Favipiravir متوفر في إندونيسيا والهند وأسواق أخرى بعد موافقة السلطات الصحية على استخدامه واعتماده كعلاج آمن وفعال لدى المصابين بفيروس كوفيد – 19، إلا أن تركيزنا ينصب على توفير الدواء الأصلي ذو العلامة التجارية Avigan®، لمقدمي الخدمات الصحية والمرضى الذين يفضلون التركيبة الأصلية، التي تتمتع بفاعلية أعلى، وشوائب أقل، وفترة صلاحية أطول بخمس مرات. فهدفنا هو توفير الإصدار الأكثر أماناً وفعالية من Favipiravir وإتاحته في كل مكان».

من ناحيته، قال الرئيس التنفيذي لشركة Global Response Aid، ميتش ويلسون: «إن موافقة السلطات الصحية في إندونيسيا على دواء أفيجان Favipiravir، تعني أنه يستخدم الآن في علاج المرضى في الثلاثة بلدان الآسيوية الأعلى من حيث التركيبة السكانية – الصين والهند وإندونيسيا. ونتوقع حصولنا على مزيد من الموافقات في المستقبل القريب، وسوف نعلن عن عدة مواقع لتصنيع العقار على مستوى العالم لتلبية الطلب المتزايد عليه».

وأوضح الرئيس بشركة فوجي فيلم تويامًا ليمتد، جونجي أوكادا: «إن ما دفعنا لإجراء الشراكة مع شركتا Global Response Aid ومختبرات دكتور ريدي هو الجهود الفعالة والعمل الدؤوب الذي يقومان به».

على الصعيد المحلي

إنفاق المواطنين والمقيمين يرتفع 7 أضعاف في أغسطس

سجّل إنفاق المواطنين والمقيمين في الكويت خلال شهر أغسطس الماضي زيادة بنحو 7 أضعاف ما تم إنفاقه خلال يوليو 2020، حيث بلغ إجمالي سحوبات أغسطس النقدية والمنفذة عبر أجهزة نقاط البيع والمدفوعات الرقمية 1.617 مليار دينار، مقابل 286 مليون دينار تم صرفها في يوليو الماضي. ووفقاً لإحصائية رسمية أعدتها شركة الخدمات المصرفية الآلية المشتركة «كي نت»، بلغت السحوبات النقدية المنفذة خلال الشهر الماضي عبر أجهزة السحب الآلي الخاصة بـ«كي نت» 152 مليون دينار، موزّعة على نحو مليوني عملية، مقابل 153.91 مليون بالشهر السابق.

أما القفزة المسجلة فكانت في السحوبات المنفذة عبر أجهزة نقاط البيع، حيث بلغت في أغسطس الماضي 850 مليون دينار، موزّعة على 12 مليون عملية، مقابل 20.357 مليون دينار بالشهر السابق، شملت 864.847 ألف عملية، موزّعة على 75.531 ألف جهاز، ما يعني محاسبياً أن قيمة سحوبات نقط البيع نمت نحو 41 مرة.

وكشفت الإحصائية أن إجمالي مبالغ سحوبات الرقمية، خلال شهر أغسطس الماضي 615 مليون دينار موزّعة على 10.5 مليون عملية، مقابل نحو 111 مليون دينار، تم سحبها في يوليو الماضي، بنسبة نمو تبلغ نحو 4.5 مرة.

كما تظهر الأرقام نمواً في السحوبات عامة مقارنة بشهر مارس الذي جاء الإغلاق في 12 من الشهر نفسه، فرغم زيادة الهجمة الشرائية بسبب مخاوف «كورونا»، إلا أن إجمالي قيمة السحوبات المالية المنفذة عبر نقاط البيع و«الأونلاين» خلال مارس الماضي بلغت 901 مليون دينار متراجعة 136 مليون دينار من نحو 1.037 مليار دينار سُحبت في فبراير.

وتجدر الإشارة إلى أن قيمة السحوبات المسجلة عن مارس الماضي لا تشمل سحوبات «الكاش» التي سجّلت انخفاضاً حاداً، مقابل نمو ملموس بسحوبات الإنترنت خلال هذه الفترة بواقع 15 بالمئة على أساس شهري، و73 بالمئة على أساس سنوي.

المركزي الكويتي: قطاع البنوك مستقر رغم أزمة كورونا

أداء إيجابي للقطاع المصرفي المحلي خلال يوليو

شهد القطاع المصرفي الكويتي أداءً إيجابيا خلال شهري يوليو السابق، رغم استمرار جائحة فيروس كورونا، واستمرار الانخفاض بأسعار النفط. وحاولت أغلب مؤشرات القطاع الصمود على الأساس السنوي، مستفيدة من الدعم الحكومي لها، إلى جانب اعتماد الكويت على أصول صندوقها السيادي في تدعيم المركز المالي للبلاد.

الاحتياطي الأجنبي

ارتفع الاحتياطي الأجنبي لدولة الكويت خلال شهر يوليو السابق بنسبة 18.93 بالمئة عند 13.78 مليار دينار، مقارنة بـ11.59 مليار دينار بذات الشهر من 201، إلا أنه انخفض شهرياً بـ1.02 بالمئة.

ويأتي ارتفاع قيمة الاحتياطي الأجنبي للكويت مع اتجاه البلد إلى أصول الصندوق السيادي خلال العام الجاري لتدعيم مركزها واحتياطاتها، إلى جانب تعويض تراجع إيرادات الدولة النفطية نتيجة لهبوط الطلب على النفط وتراجع الأسعار جراء تفشي فيروس كورونا، ومخاوف الركود الاقتصادي.

يُذكر أن أرصدة الأصول الاحتياطية الرسمية تتضمن أرصدة كل من الذهب النقدي، ووضع الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي، وحقوق السحب الخاصة بالعملة والودائع، ولا تشمل الأصول الخارجية لدى الهيئة العامة للاستثمار.

أصول القطاع

كشفت الإحصائية الشهرية لبنك الكويت المركزي ارتفاع صافي الأصول الأجنبية للقطاع المصرفي – المركزي والبنوك المحلية – خلال شهر يوليو السابق بنسبة 10.84 بالمئة إلى 20.48 مليار دينار، علماً بأنها كانت تبلغ 18.48 مليار دينار بالشهر المماثل من العام الماضي، فيما انخفضت شهرياً بـ1.40 بالمئة.

وعلى مستوى البنك المركزي الكويتي فقط فقد بلغت أصوله 13.22 مليار دينار، بنمو 19.85 بالمئة عن مستواها في يوليو 2019 البالغ 11.03 مليار دينار، رغم انخفاضها 0.38 بالمئة على أساس شهري.

أما البنوك المحلية، فقد ارتفعت أصولها في يوليو السابق 5.33 بالمئة عند 72.37 مليار دينار، مقابل 68.71 مليار دينار بذات الشهر من 2019، مع انخفاض شهري 0.25 بالمئة.

الدين العام

هبط رصيد أدوات الدين العام (أذونات وسندات وتورق الخزانة) في دولة الكويت بنهاية يوليو 2020 بنسبة 48.78 بالمئة إلى 1.47 مليار دينار، مقارنة بـ2.87 مليار دينار بالشهر المقابل من العام الماضي، مع استقراره شهرياً. وحسب البيان فإن الكويت بدأت في عمليات التورق للدين العام في أبريل 2016، كما تم إدراج تلك العمليات في الشهر نفسه.

وسندات وتوّرق مقابل هي «سندات محلية يطرحها الكويت المركزي للبنوك العاملة بالقطاع المصرفي الكويتي لتنظيم السيولة لسحب ما يزيد من السيولة في السوق، أو ضخ سيولة إضافية باسترداد تلك السندات من البنوك، ودفع قيمتها بعد خصم العائد، وتمثل إحدى الأدوات لتنفيذ السياسة النقدية المتعلقة بأسعار الفائدة.

وتوقف بنك الكويت المركزي في سبتمبر 2017، عن بيع سندات دين محلية لانتهاء مدة قانون الدين العام القديم، مع ترقب إقرار مجلس الأمة الكويتي للقانون الجديد الذي يلاقي معارضة برلمانية.

التسهيلات الإئتمانية

أظهرت البيانات نمو التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمقيمين في الكويت بنسبة 4.63 بالمئة إلى 39.51 مليار دينار، مقابل 37.76 مليار دينار في يوليو 2019، مع زيادة شهرية 0.46 بالمئة. ودعم تسهيلات المقيمين ارتفاع التسهيلات الشخصية في يوليو السابق بنسبة 3.11 بالمئة إلى 16.57 مليار دينار، مع نموها شهرياً بنحو 0.91 بالمئة.

أما بالنسبة للتسهيلات الممنوحة لغير المقيمين فقد بلغ مجموعها في يوليو السابق 2.87 مليار دينار، مع نمو سنوي 16.19 بالمئة، كما زادت على الأساس الشهري بـ1.06 بالمئة.

الودائع

بلغت القيمة الإجمالية لودائع المقيمين في لبنوك المحلسة بالكويت نحو 44.90 مليار دينار، بنمو 2.93 بالمئة عن مستواها في يوليو 2019 البالغ 43.62 مليار دينار، رغم انخفاضها 0.27 بالمئة شهرياً. ودعم النمو السنوي لودائع المقيمين، زيادة ودائع القطاع الخاص 3.82 بالمئة عند 35.33 مليار دينار، ونمو ودائع الحكومة 6.22 بالمئة إلى 7.51 مليار دينار.

وبشأن ودائع غير المقيمين في البنوك المحلية فقد بلغت في يوليو السابق 7.08 مليار دينار بزيادة 20.20 بالمئة عن مستواها بذات الشهر من 2019 عند 5.89 مليار دينار.

ارتفع حجم السيولة المحلية في دولة الكويت «عرض النقد 2» بختام شهر يوليو 2020 بنسبة 3.67 بالمئة إلى 39.83 مليار دينار، مقابل 38.42 مليار دينار في الشهر المناظر من 2019، رغم انخفاضها شهريا بـ0.87 بالمئة. ويشمل عرض النقد بمفهومه الواسع النقود الجارية والحسابات وودائع الأجل وحسابات التوفير.